

نشرة الأمن الغذائي

العدد 12، صيف 2015

افتتاحية

يسر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) إطلاق العدد الثاني عشر من نشرة الأمن الغذائي نصف السنوية وهو الإصدار الأول لعام 2015. وبما أن الاقتصاد الفلسطيني لا يزال يعاني من الآثار المدمرة للعُدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، فإنه من غير المحتمل أن تتحسن حالة الأمن الغذائي في فلسطين في المستقبل القريب. وعلى الرغم من أن البيانات الشاملة المتعلقة بواقع الأمن الغذائي وانعدامه لعام 2014 لن تكون متاحة إلا بعد منتصف 2015، إلا أنه من المتوقع أن يستمر انعدام الأمن الغذائي بتشكيل تحدياً جدياً للأسر الفلسطينية، خاصة تلك ذات الدخل المنخفض. ومن الجدير بالذكر أنه حتى قبل العُدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، كانت أكثر من ثلث الأسر الفلسطينية وأكثر من 57% من أسر قطاع غزة تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

ويعتبر عام 2015 عام مهم على الساحة العالمية حيث تصادف نهاية الفترة التي حددتها جهات دولية لإنتاج هدفين أساسيين فيما يتعلق بالأمن الغذائي: أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) والأهداف الإنمائية للألفية (1990). ولذا سيركز قسم خاص في هذه النشرة على مدى وصول العالم ككل وبعض المناطق والدول إلى تحقيق هذه الأهداف. فخلال إعلان روما الذي تم اعتماده خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية، تم تحديد هدف مباشر بخفض عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم إلى النصف بحلول عام 2015. أما الغاية 1-ج من الأهداف الإنمائية للألفية فهي تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و2015. وبما أننا قد وصلنا الآن إلى عام 2015، فمن المشجع أن نرى أن عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية في العالم قد انخفض بمعدل 216 مليون شخص مقارنة بعام 1990. ولكن، لم يتحقق أي من الهدفين حيث انخفض عدد الذين يعانون من سوء التغذية في العالم بنسبة 21.4% بينما قلت نسبة السكان الذين يعانون من الجوع بنسبة 41.6%.

المؤشرات الرئيسية

- لم تتخذ أسعار المواد الغذائية في فلسطين منحنى واحداً خلال الخمسة شهور الماضية، حيث انخفضت الأسعار خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني ثم ارتفعت خلال شهر كانون الأول قبل أن تعود لتتخف في شهري كانون الثاني وشباط ومن ثم ترتفع أخيراً خلال شهر آذار. وقد انخفض مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 0.12% خلال السنة على عكس مؤشر أسعار المستهلك العام الذي ارتفع بنسبة 0.95%. كما انخفضت أسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية بنسبة 2.26% بينما ارتفعت في قطاع غزة والقدس الشرقية بنسبة 3.21% و1.32% على التوالي. وكانت أكبر زيادة سنوية في أسعار الأرز (15.81%) في حين كان الانخفاض الأكبر في أسعار الدجاج الطازج (1.97%).
- خلال عام 2014، تم عصر 108379 طن زيتون واستخراج 24758 طن من زيت الزيتون. وتمثل هذه الأرقام زيادة بنسبة 65% و40% عن العام السابق، على التوالي. وتتناول النشرة الغذائية تقريرين صدرتا مؤخراً، وهما Olive Oil Sector Export Strategy 2014-2018 و The National Strategy for the Olive Sector in Palestine (2018-2019). يناقشان أهم التحديات التي تواجه قطاع الزيتون ويقترحان توصيات محددة لزيادة الإنتاجية ودعم التجارة.
- استمرت أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية بالانخفاض حتى نهاية نيسان 2015. فخلال سنة واحدة، انخفض المؤشر العالمي للأسعار الغذائية بنسبة 19.15% ومن المتوقع أن تبقى الأسعار منخفضة خلال الأشهر القادمة. فقد انخفضت أسعار جميع السلع الغذائية الأساسية (اللحوم ومنتجات الألبان والحبوب والزيوت والسكر) في الأشهر الـ 12 الماضية. وقد كان الانخفاض الأكبر في أسعار منتجات الألبان (31.45%) والسكر (25.75%) والزيوت (24.49%).
- بما أن عام 2015 يصادف الموعد النهائي لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية، فإن المجتمع الدولي يركز حالياً على التقدم في تحقيق هذه الأهداف. فخلال السنوات الـ 25 الماضية، انخفض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع بنسبة 21.4% بينما انخفضت نسبتهم بمعدل 41.6%. مما يعني أن كلا الهدفين اللذين تم ذكرهم أعلاه لم يتحققا. ومع ذلك، فقد تم تحقيق إنجازات كبيرة حيث انخفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية بمعدل 216 مليون شخص على الرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني في العديد من المناطق.
- يقدم استعراض الأدبيات في هذا العدد ملخصاً لتقرير صدر مؤخراً عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية حول وضع الأمن الغذائي في الدول العربية بشكل عام، تعاني الدول العربية من نسبة منخفضة من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية، بسبب سوء الوضع الزراعي نتيجة لعوائق طبيعية متعددة (ندرة المياه ونقص في الأراضي الصالحة للزراعة) وعوائق أخرى من صنع الإنسان (ممارسات إسراف). بناءً على ذلك، يقدم التقرير مجموعة توصيات لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي.

في هذا العدد:

- 1 افتتاحية
- 2 التعريفات
- 3 أسعار المواد الغذائية في فلسطين
- 4 قطاع الزيتون في فلسطين
- 5 أسعار المواد الغذائية عالمياً
- 6 حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم
- 7 أدبيات الأمن الغذائي

Biannual Bulletin Published by:



M A S

معهد أبحاث السياسات

الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تلفون: 972 2 2987053/4

فاكس: 972 2 2987055

info@mas.ps

www.mas.ps

تم إنجاز هذه النشرة بدعم مشكور من:

الصندوق العربي للإتماء الاقتصادي
والاجتماعي

التعريفات

الأمن الغذائي

ورد في البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) التعريف التالي للأمن الغذائي: "يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع كافة البشر وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومفيدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط." وقد جاء هذا التعريف ليشتمل على الأركان الأربعة للأمن الغذائي:

- توفر الغذاء - سواء المنتج محليا أو المستورد.
- الوصول إلى الغذاء - بحيث يتمكن جميع الأفراد من الحصول على موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية المناسبة.
- استقرار الغذاء - حيث يتم تأمين الحصول على الغذاء الكافي بشكل دائم، مع عدم وجود خطر الصدمات؛
- استخدام الغذاء - إستهلاك الغذاء مع توفر خدمات الصرف الصحي اللائق، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية.

الأمن الغذائي في فلسطين: قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة الأغذية والزراعة والأونروا وبرنامج الأغذية العالمي بتقسيم الاسر الفلسطينية الى أربع مجموعات في إطار الأمن الغذائي لعام 2012:

أسر آمنة غذائيا: الأسر ذات الدخل والاستهلاك الذي يزيد على 7.07 دولارا في اليوم لكل فرد بالغ فيها.

أسر آمنة غذائيا بشكل هامشي: الأسر ذات دخل أو استهلاك (أحدهما فقط) يزيد على 7.07 دولارا في اليوم لكل فرد بالغ فيها.

أسر معرضة لانعدام الأمن الغذائي: الأسر ذات الدخل والاستهلاك أقل من 7.07 دولارا في اليوم لكل فرد بالغ فيها.

أسر غير آمنة غذائيا: الأسر ذات الدخل والاستهلاك دون 5.65 دولارا في اليوم لكل فرد بالغ فيها.

ملاحظة: يتم قياس الأمن الغذائي أو الفقر على أساس الاستهلاك أو الدخل. وعادة ما يكون الاستهلاك أعلى من الدخل بفضل المساعدات المحلية والخارجية المقدمة إلى الأسر المحتاجة وآليات التكيف التي طورتها الاسر (مثل الإنتاج الذاتي من المواد الغذائية).

الفقر في فلسطين: يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفقر باستخدام ميزانية الأسرة القياسية (خمسة أعضاء: اثنان بالغان وثلاثة أطفال)، ويقدم مستويين للفقر في فلسطين:

الفقر المدقع: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 1832 شيكلا (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن.

الفقر: أية أسرة قياسية تقل ميزانيتها الشهرية عن 2293 شيكلا (2011) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية والتعليم والمواصلات والنفقات المنزلية الأخرى.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك: يستخدم هذا المؤشر في الغالب كأداة لقياس التضخم والارتفاع في تكاليف المعيشة. ويتم حسابه عن طريق احتساب متوسط التغيرات في أسعار عناصر محددة في سلة المستهلك. يبلغ عدد السلع والخدمات التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني حوالي 568، ويتم احتسابها وفقا لأهميتها النسبية، حيث يشكل الغذاء حوالي 40% من إجمالي مؤشر أسعار المستهلك، وأما النقل والاتصالات فتمثل حوالي 12.7% والمنسوجات والملابس والأحذية تشكل حوالي 10%.

مستوى المعيشة: وهو نسبة استهلاك الأسرة من الغذاء بالعلاقة مع إجمالي الاستهلاك. يقسم الجهاز المركزي للإحصاء مستوى المعيشة إلى ثلاث فئات:

مستوى مرتفع: حيث يمثل استهلاك الغذاء أقل من 30% من الاستهلاك الإجمالي. مستوى متوسط: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتراوح بين 30 إلى 44%.

مستوى متدن: نسبة استهلاك الغذاء إلى الاستهلاك الإجمالي تتجاوز 45%.

مؤشر الجوع العالمي (GHI): هو مؤشر لقياس الجوع وسوء التغذية، ويتكون من ثلاثة مؤشرات لها نفس الوزن: النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية، النسبة المئوية لانتشار نقص الوزن لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. يصنف هذا المؤشر الدول على مقياس مكون من 100 نقطة: منخفض (4.9 أو أقل)، متوسط (5-9.9)، مقلق (10-19.9)، خطير (20-29.9) وخطير للغاية (30 أو أكثر) (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية IFPRI، 2010).

نقص التغذية: وفقا لمنظمة الاغذية والزراعة، سوء التغذية هو عدم الحصول على الغذاء اللازم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات الطاقة اليومية. تقوم الفاو (FAO) بتحديد قيم هذا المؤشر عن طريق حساب مجموع كمية الغذاء في بلد ما بالاستعانة بسجلات الميزان الغذائي وتحويل الغذاء إلى ما يكافئه من السرعات الحرارية، مع الأخذ بالحسبان التفاوت في توزيع الغذاء باستخدام معامل الاختلاف (CV) بالاستناد إلى المسح الأسري في البلد المعني أو في البلدان المجاورة في حال لم تتوفر بيانات قطرية.

مؤشر الفاو لأسعار المواد الغذائية: يقيس هذا المؤشر الأسعار العالمية للسلع الغذائية عن طريق أخذ متوسط الأسعار القياسية لخمسة مجموعات من السلع الأساسية (للحوم والألبان والحبوب والزيوت والسكر). وكل مجموعة لها وزن يساوي نسبة تصديرها في الاسواق العالمية.

الأهداف الإنمائية للألفية: هي ثمانية مرام إنمائية (تشتمل على 18 غاية) اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ومجموعة الثماني وبعض المنظمات الدولية على تحقيقها بحلول سنة 2015. تنطلق هذه المرامي من إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي تم توقيعه في ايلول 2000.

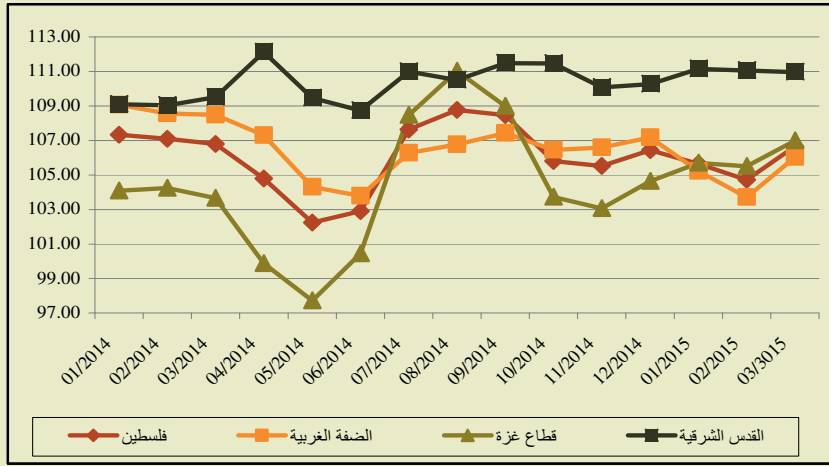
المرمي الأول يشتمل على ثلاثة أهداف: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارا واحدا إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015؛ توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب؛ وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015.

مؤشر التنمية البشرية (HDI): هو مؤشر مركب يتكون من عدة مؤشرات فرعية: العمر المتوقع عند الولادة، التحصيل العلمي (متوسط سنوات التعليم وسنوات التعليم المتوقعة)، ومستوى المعيشة (مقاسا بالدخل القومي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد). تتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر وواحد. في عام 2010، سجلت النرويج أعلى قيمة (0.938) على المؤشر، بينما كانت زيمبابوي في الحضيض (0.140)، أما فلسطين فلم يتم إدراجها ضمن المؤشر.

عملية النداء الموحد (CAP): في كل عام تقوم عدد من المنظمات الإغاثة، بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى، بتخطيط وتنسيق وتنظيم وتوجيه جهودها للاستجابة لطلبات الإغاثة والمعونات العاجلة عوضا عن التنافس فيما بينها، وقد تم إطلاق مسمى "عملية النداء الموحد" على هذا الجهد المشترك. بلغ إجمالي المتطلبات المالية في فلسطين للعام 2013 ضمن عملية النداء الموحد أكثر من 374 مليون دولارا للتنفيذ 144 برنامجا طارئا.

أسعار المواد الغذائية في فلسطين

الشكل 1: مؤشر أسعار الغذاء- الجهاز المركزي للإحصاء، حسب المنطقة (سنة الأساس 2010 = 100)، من كانون ثان- تشرين أول 2014



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014

آخر، كانت حركتها القدس الشرقية أكثر استقلالية. فبين تشرين أول 2014 وآذار 2015، ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية في غزة بنسبة 3.14% (إلى 106.99 نقطة)، متجاوزاً ارتفاع المؤشر العام بنسبة 0.80%. وخلال الفترة نفسها، شهدت مؤشرات الضفة الغربية والقدس الشرقية انخفاضاً متساوياً نسبياً، بنسبة 0.39% (إلى 106.03 نقطة) و 0.44% (إلى 110.96 نقطة)، على التوالي. ومنذ آذار 2014 حتى آذار 2015، انخفضت أسعار المواد الغذائية في الضفة الغربية بنسبة مماثلة للانخفاض الكلي في فلسطين (2.26%)، بينما ارتفعت في قطاع غزة (3.21%) والقدس الشرقية (1.32%).

أسعار المواد الغذائية الأساسية

يستعرض الجدول 1 أسعار تسعة مواد غذائية أساسية في فلسطين في الأشهر ما بين آذار 2014 وآذار 2015، بالإضافة إلى عرض التغيرات النسبية بين شهري تشرين الأول 2014 وآذار 2015 من جهة، وبين آذار 2014 وآذار 2015 من جهة أخرى. منذ إصدار العدد 11 لنشرة الأمن الغذائي، ارتفعت أسعار معظم المواد الغذائية الأساسية بما لا يزيد على 8%. وكانت الارتفاعات الأكبر في أسعار بيض الدجاج (7.65%) والدجاج الطازج (7.13%) والأرز (6.74%). وكان الارتفاع الأقل في الخبز الأبيض (0.79%) والدقيق الأبيض (0.98%). أما أسعار الحليب والسكر الأبيض، فقد انخفضت بنسبة 0.13% و 2.29%، على التوالي.

وعلى مدار السنة (آذار 2014 - آذار 2015)، ارتفعت أسعار خمسة مواد غذائية أساسية بينما انخفضت أسعار أربعة مواد غذائية أخرى. فقد ارتفع سعر الأرز بنسبة 15.81% وارتفع سعر بيض الدجاج بنسبة 8.06%. علاوةً على ذلك، ارتفع سعر الدقيق الأبيض وزيت الزيتون واللحم البقري الطازج بنسبة 3.68% و 3.95% و 1.90%، على التوالي. وخلال الفترة نفسها، انخفضت أسعار الدجاج الطازجة والسكر الأبيض والحليب والخبز الأبيض بنسبة 1.97%، 1.72%، 1.52% و 0.41%، على التوالي.

يضم في معظمه -إن لم يكن بشكل حصري- سلع منتجة محلياً. فعلى عكس أسعار المواد الغذائية في فلسطين التي ارتفعت ثم انخفضت ثم ارتفعت مجدداً، استمرت أسعار المواد الغذائية عالمياً بالانخفاض منذ آذار 2014. وخلال الفترة المدروسة، ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية في فلسطين بنسبة 0.80% في حين انخفض مؤشر الفاو لأسعار المواد الغذائية عالمياً بنسبة 10.19%. وبينما انخفض مؤشر أسعار المواد الغذائية في فلسطين، بين آذار 2014 وآذار 2015، بنسبة ضئيلة (0.12%)، انخفض مؤشر أسعار المواد الغذائية عالمياً بنسبة 19.03%.

أسعار المواد الغذائية حسب المنطقة

يعرض الشكل 2 مؤشر أسعار المواد الغذائية لفلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. فبينما اتخذت حركة أسعار المواد الغذائية في فلسطين والضفة الغربية (وبحدة أكبر) قطاع غزة نفس النمط من شهر إلى

استمرت أسعار المواد الغذائية بالتقلب خلال الأشهر الماضية. فقد انخفض مؤشر سعر الغذاء، الذي يتم إصداره من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بنسبة 0.27% خلال شهري تشرين الأول وتشرين الثاني، ثم ارتفع المؤشر بنسبة 0.86% في كانون الأول قبل أن ينخفض بنسبة 0.74% و 0.88% خلال كانون الثاني وشباط، على التوالي، ويرتفع مجدداً بنسبة 1.85% في شهر آذار. ففي نهاية الربع الأول من 2015، وصل المؤشر إلى 106.66 نقطة، وهذا يقارب ما وصل إليه المؤشر في شهر آذار 2014 (106.79 نقطة).

أسعار المواد الغذائية مقارنة بأسعار السلع الاستهلاكية الأخرى

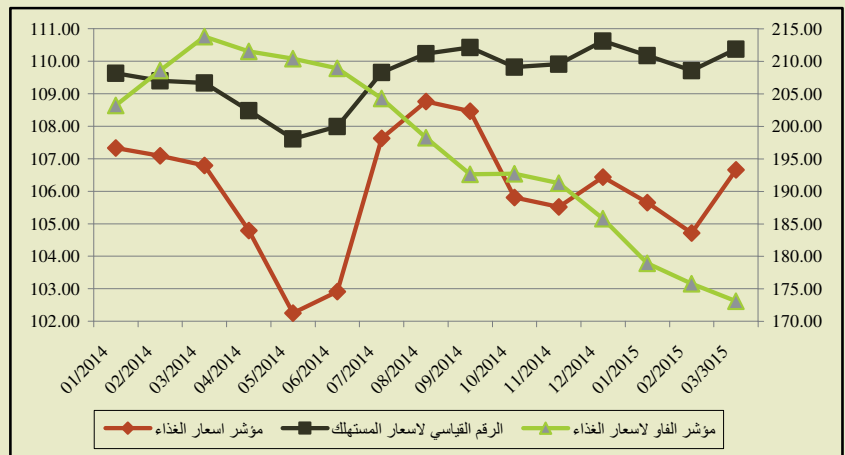
يشير الشكل 1 إلى أن كلا من مؤشر أسعار الغذاء والرقم القياسي لأسعار المستهلك (الذي يعتبر مؤشر أسعار الغذاء أحد مكوناته) قد اتخذ نفس الاتجاه بين تشرين أول 2014 وآذار 2015، ويمكن تفسير ذلك بأن المواد الغذائية والمشروبات الخفيفة تشكل نسبة كبيرة من استهلاك الأسر الفلسطينية. فقد ارتفع مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 0.80% خلال هذه الفترة بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 0.50%. وعموماً، بالرغم من انخفاض أسعار المواد الغذائية بنسبة 0.12% بين آذار 2014 وآذار 2015، ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة 0.95% خلال الفترة نفسها.

أسعار المواد الغذائية في فلسطين مقارنة

بأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية

يبين الشكل 1 أيضاً مقارنة بين أسعار المواد الغذائية في فلسطين (المحور الأيسر) وأسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية (المحور الأيمن). وعلى الرغم من أن فلسطين تستورد الكثير من السلع الغذائية والمشروبات الخفيفة، إلا أن حركة أسعار المواد الغذائية في فلسطين اختلفت عن حركة الأسعار في الأسواق العالمية بين تشرين أول 2014 وآذار 2015. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بالنظر إلى مكونات مؤشر أسعار الغذاء في فلسطين الذي

الشكل 2: مؤشر أسعار الغذاء الفلسطيني والرقم القياسي لأسعار المستهلك الفلسطيني (سنة الأساس 2010 = 100)، ومؤشر الفاو لأسعار الغذاء (سنة الأساس 2004-2002 = 100)، كانون ثان 2014 - آذار 2015



المصادر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2015 والفاو، 2015

الجدول 1: أسعار المواد الغذائية الأساسية في فلسطين، آذار-2014-آذار 2015 (بالشيكل)

السلع	وحدة (غ)	آذار 2014	نيسان 2014	ايار 2014	حزيران 2014	تموز 2014	آب 2014	ايلول 2014	تشرين اول 2014	تشرين ثاني 2014	كانون اول 2014	كانون ثاني 2015	شباط 2015	آذار 2015	التغيير % (تشرين اول 2014-آذار 2015)	التغيير % (آذار 2014-آذار 2015)
أرز	25	118.0	125.9	128.3	128.0	126.0	125.0	125.3	128.0	130.0	133.8	136.7	137.6	137.6	6.7	15.9
دقيق ابيض	60	146.3	151.8	151.8	150.9	150.6	159.2	150.9	150.5	150.2	150.9	153.9	152.0	152.0	1.0	4.0
خبز ابيض	1	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.8	3.8	3.8	3.8	3.9	3.9	0.8	-0.4
لحم بقري طازج	1	48.4	47.6	47.5	47.4	48.2	48.7	47.2	46.7	47.2	49.4	49.0	48.8	49.3	5.6	1.9
لحم دجاج طازج	1	16.3	15.8	15.0	15.3	15.6	16.0	16.5	14.9	15.3	16.2	13.9	13.9	15.9	7.1	-2.0
حليب 3%	1	7.6	7.5	7.5	7.5	7.6	7.6	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	7.5	-0.1	-1.5
بيض دجاج	2	16.8	15.6	14.8	15.1	18.0	17.5	15.9	16.9	17.2	18.4	19.4	19.5	18.2	7.7	8.1
زيت زيتون	1	28.2	28.2	28.4	28.3	28.5	27.9	28.2	28.4	28.9	29.0	29.1	29.0	29.2	3.0	3.7
سكر (كرستال)	50	142.5	145.1	147.1	147.1	146.2	146.7	145.8	143.3	143.1	143.7	144.1	140.6	140.0	-2.3	-1.7

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2014

قطاع الزيتون في فلسطين

يتم تصدير 14% من فائض الإنتاج إلى الدول العربية و8% إلى إسرائيل و3% إلى الأسواق العالمية الكبيرة. ولكن بسبب إنتاج أشجار الزيتون لعوائد، تكون كبيرة أحياناً وقليلة أحياناً أخرى، هناك تقلبات كثيرة في المنتج تسبب تقلبات في حجم التصدير، كما يوضح الشكل أدناه.

العوائق التي تواجه قطاع زيت الزيتون الفلسطيني

يذكر التقرير ثلاثة أنواع من التحديات التي يواجهها قطاع زيت الزيتون من جانب العرض وبيئة الأعمال ومشاكل دخول السوق.

تتبع المشاكل التي تتعلق بجانب العرض من عدة عوامل: زراعة أشجار الزيتون على أراضي دون المستوى الأمثل مما يؤدي إلى انخفاض العوائد؛ عدم وجود ما يكفي من شتل أشجار الزيتون؛ قصور في استخدام التقنيات الحديثة للحصاد والعصر والتخزين مما يؤثر سلباً على جودة المنتج ويرفع من سعره؛ الاستخدام غير الكافي للري مما يقلل من إنتاجية المحصول ويحد من القدرة على زيادة الصادرات؛ صعوبة في تلبية معايير الجودة التي يتبناها المستوردون الدوليون؛ قلة القدرة التنافسية لزيت الزيتون الفلسطيني بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل؛ نقص في الاستثمارات من قبل القطاع الخاص؛ وعدم القدرة على معالجة أمراض نباتية وآفات كبيرة.

أما بالنسبة لقضايا بيئة الأعمال، فهي متعلقة بصعوبات الحصول على الائتمان لبدء الأعمال التجارية مما يعيق من استثمارات القطاع الخاص. علاوة على ذلك، فإن ضعف التعاونيات الزراعية والنقابات والهيئات الخاصة الأخرى، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين المجتمع المدني ووزارة الزراعة، كلها تؤثر سلباً على بيئة الأعمال.

ويواجه الفلسطينيون أيضاً العديد من التحديات لدخول السوق من حيث: قلة معلومات حول جودة التجارة والسوق لمنتهي زيت الزيتون؛ عدم وجود كفاءة عالية لتسويق زيت الزيتون البكر والذي يمثل أكثر من ثلثي إجمالي إنتاج زيت الزيتون في فلسطين؛ وتقلبات في حجم المنتج وسعره مما لا يمكن المصدرين من ضمان شروط البيع على المستوى المتوسط والبعيد.

التصدير لقطاع زيت الزيتون 2014-2018" يدرس أداء الصادرات من قطاع زيت الزيتون. فيعمل الفلسطينيون منذ زمن طويل في قطاع الزيتون ويتمتعون بالعديد من المزايا النسبية مثل: وجود أصناف متعددة من الزيتون وجودة الموارد والإنتاج العضوي ووجود معاصر زيتون حديثة وتعاونيات لتصدير زيت الزيتون. ولكن، وعلى الرغم من ذلك، ما تزال قدرة الفلسطينيين على التصدير محدودة جداً بسبب قصور في كل من: البحوث، مراقبة الجودة، العلامات التجارية، حجم الإنتاج والمعرفة بالسوق.

ولذا هناك حاجة لتعزيز المعلومات التجارية المتوفرة للعموم وتحسين إدارة الجودة والحصول على التمويل والخدمات اللوجيستية التجارية، مما سيؤدي بدوره إلى تشجيع الاستثمار الخاص في القطاع، ما من شأنه التأثير بشكل كبير على الاستثمارات العامة والخاصة وعلى تطوير المنتجات والإنتاج وضمان الجودة والعلامات التجارية وتطوير السوق.

الأداء الفلسطيني في التصدير

يكفي الإنتاج المحلي من زيت الزيتون لتلبية الطلب المحلي في معظم السنوات ويتم تصدير الفائض الإنتاج والذي يمثل 25% من الإنتاج المحلي إلى الخارج. وفقاً لوزارة الزراعة،

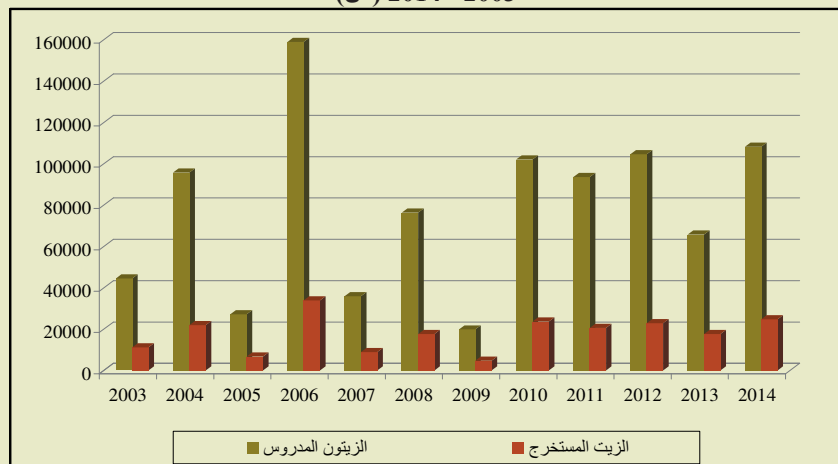
في عام 2014، بلغ عدد معاصر الزيتون 284 معصرة، 93% منها كانت تعمل، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. ويوجد أكبر عدد من المعاصر الأوتوماتيكية في جنين وطوباس اللتان ساهمتا بمعصر 26.5% من كمية الزيتون التي تم تزويدها للمعاصر خلال السنة والتي بلغت 108379 طن. ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 64.6% مقارنة بعام 2013. وكما يوضح الشكل 3 أدناه، بلغت كمية الزيت المستخرج عام 2014، 24758 طن، مما يمثل ارتفاع بنسبة 40% مقارنة بعام 2013.

بلغ عدد العاملين في معاصر الزيتون 3353 شخصاً، 81.7% منهم عاملون بأجر، مقارنة بـ 1119 عامل في عام 2013، 64% منهم كانوا يعملون بأجر. أما بالنسبة للقيمة المضافة لنشاط معاصر الزيتون، فقد بلغت 10.9 مليون دولار في عام 2014، ممثلة ارتفاعاً بنسبة 68% مقارنة بعام 2013. أما قيمة المستهلك الوسيط، فقد بلغت حوالي 3.1 مليون دولار بينما بلغت قيمة إنتاج المعاصر 14 مليون دولار.

الاحتياجات الاستثمارية لقطاع زيت الزيتون

أصدر مركز التجارة الدولية ووزارة الاقتصاد الفلسطيني ومركز التجارة الفلسطيني تقريراً بعنوان "إستراتيجية

الشكل 3: كمية الزيتون المدروس والزيتون المستخرج في فلسطين (طن) 2003 - 2014



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، 2015

استمرت أسعار المواد الغذائية بالانخفاض منذ شهر نيسان من العام الماضي، ونتيجة لذلك، انخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بنسبة 19.15% خلال سنة واحدة. وكان الانخفاض بين شهر تشرين ثاني 2014 (النشرة الأخيرة الذي تم شمله في نشرة الأمن الغذائي 11) وشهر نيسان 2015 لافتاً حيث بلغت نسبته 10.60%. والأهم من ذلك، وصلت قيمة المؤشر خلال شهر نيسان (171 نقطة) إلى أدنى مستوى يصل إليه منذ حزيران 2010. وأحد أهم الأسباب وراء انخفاض أسعار المواد الغذائية هو إنتاج كميات كبيرة من السلع الغذائية وقوة الدولار الأمريكي، كما جاء في تقرير للفاو بعنوان: "توقعات الأغذية: تقرير نصف سنوي حول أسواق الغذاء العالمية". وبسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية، من المتوقع أن تصل فاتورة السلع الغذائية العالمية في عام 2015 إلى أدنى مستوياتها منذ خمس سنوات. إضافة إلى ذلك، لا تتوقع الفاو أن يطرأ اختلاف كبير على الوضع الحالي بالرغم من أن تحركات العملة والتطورات الاقتصادية الكلية ممكن أن يكون لها تأثير كبير على أسواق الأغذية عام 2015-2016.

الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية

يبين شكل 6 الحركة في المؤشرات لأسعار خمس مجموعات سلعية أساسية وهي: اللحوم ومنتجات الألبان والحبوب والزيوت والسكر. وفيما يلي وصفاً لما حدث لأسعار هذه المواد الغذائية خلال الأشهر الماضية:

مؤشر أسعار اللحوم

استمرت أسعار اللحوم في الأسواق العالمية بالانخفاض منذ تشرين ثاني 2014 حتى نيسان 2015، حين ارتفعت بنسبة 1.69% إلى 178 نقطة. وخلال شهر آذار 2015، بلغ مؤشر سعر اللحوم أدنى مستوى له منذ تموز 2012. وخلال سنة واحدة (بين نيسان 2014 ونيسان 2015)، انخفض المؤشر بنسبة 6.49%، أقل من الانخفاض في المؤشر العام لأسعار الغذاء (19.15%) خلال نفس الفترة.

ووفقاً لتوقعات الفاو، سيزيد إنتاج اللحوم بنسبة 1.3% في السنة الحالية، خاصة لحوم الخنزير والدواجن. وفي الوقت نفسه، سيتراجع توسع التجارة إلى نسبة 1.7% لأن عرض الصادرات وطلب الواردات محدودين جداً.

مؤشر أسعار منتجات الألبان

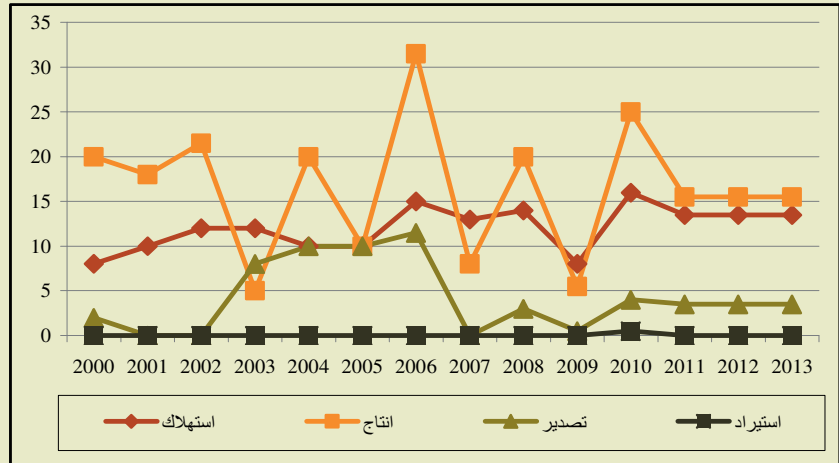
كان الاتجاه في الأسعار العالمية لمنتجات الألبان أقل وضوحاً من المؤشر العام أو من مؤشر أسعار اللحوم. فقد انخفض مؤشر أسعار منتجات الألبان خلال شهري كانون الأول وكانون الثاني قبل أن يرتفع في شهري شباط وآذار وينخفض مجدداً في شهر نيسان ليصل إلى أدنى حد له (172.4 نقطة) منذ تشرين أول 2009. وبشكل عام، انخفضت أسعار منتجات الألبان بنسبة 31.45% خلال سنة واحدة وتعتبر هذه النسبة الأكبر مقارنة بالمؤشرات الأخرى.

ومن أهم العوامل وراء انخفاض أسعار منتجات الألبان بالنسبة للفاو هي: وفرة عرض الصادرات والطلب غير المؤكد على الواردات. بالإضافة إلى ذلك، يستمر إنتاج الحليب بالنمو بثبات في العديد من البلدان.

مؤشر أسعار الحبوب

استمرت أسعار الحبوب بالانخفاض منذ آذار 2014 مثلما حصل مع المؤشر العام لأسعار المواد الغذائية ومؤشر أسعار اللحوم. ففي غضون سنة، انخفض مؤشر

الشكل 4: مؤشر الفاو لأسعار المجموعات الغذائية الخمس الأساسية كانون الثاني 2013 - تشرين الثاني 2014 (سنة الأساس 2004-2002=100)



المصدر: مجلس الزيتون العالمي، 2014

وبشكل أخص، يجب التركيز في المدى القصير (السنوات الثلاثة المقبلة) على توطيد العلاقات التصديرية المتاحة مع الأسواق الخارجية، وعلى تطوير المنتج من خلال طرح منتجات جديدة في السوق. أما على المدى المتوسط والبعيد، فينبغي إيلاء أولوية لتطوير السوق عن طريق استهداف أسواق جديدة.

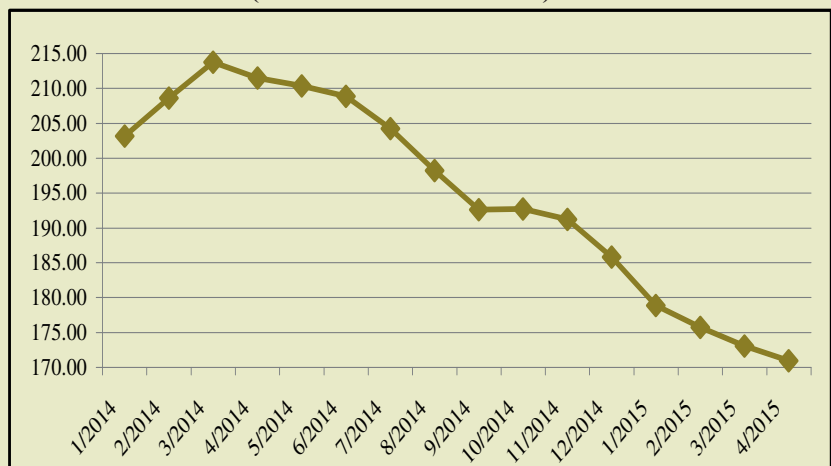
أما بالنسبة لوزارة الزراعة، فلها رؤية أكثر شمولية لقطاع الزيتون. فكما أوضحت في تقريرها "الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزيتون في فلسطين 2014-2019"، تعتبر الوزارة أن قطاع الزيتون ذو جدوى اقتصادية عالية وأنه بإمكانه أن يسهم بشكل فعال في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز سيادة الفلسطينيين على أرضهم ومواردهم. ولذا أشارت الوزارة لثلاثة أهداف إستراتيجية: تحسين إنتاج وإنتاجية قطاع الزيتون؛ زيادة كفاءة استخدام وإدارة الموارد المتاحة؛ زيادة كفاءة وفعالية نظم التسويق وأنشطة ما بعد الحصاد؛ وتطوير الإطار المؤسسي والقانوني.

الرؤية والتحديات

يشير التقرير إلى أن الرؤية المستقبلية لقطاع زيت الزيتون بين 2014 و2018 هي: تحقيق اعتراف عالمي بزيت الزيتون الفلسطيني وزيادة حجم الصادرات بما يتناسب مع كون زيت الزيتون الفلسطيني زيت عضوي وبنوعية ذات مستوى عالمي. ولكن هناك العديد من العوائق المرتبطة بتطوير السوق وسلسلة الأعمال التي تضيق إلى القيمة والتي تحد من تحقيق هذه الرؤية. وللتغلب على هذه الصعوبات، يشير التقرير إلى ضرورة تعزيز تنمية القطاع عن طريق الآتي: اعتبار تصدير زيت الزيتون هدفاً إستراتيجياً وليس وسيلة للتخلص من فائض الإنتاج؛ إنشاء علامات تجارية لكل سوق مستهدف؛ تقليل تكلفة الإنتاج؛ المحافظة على الجودة العالية لزيت الزيتون الفلسطيني؛ وإنتاج كميات تلي كافة الطلبات من الخارج.

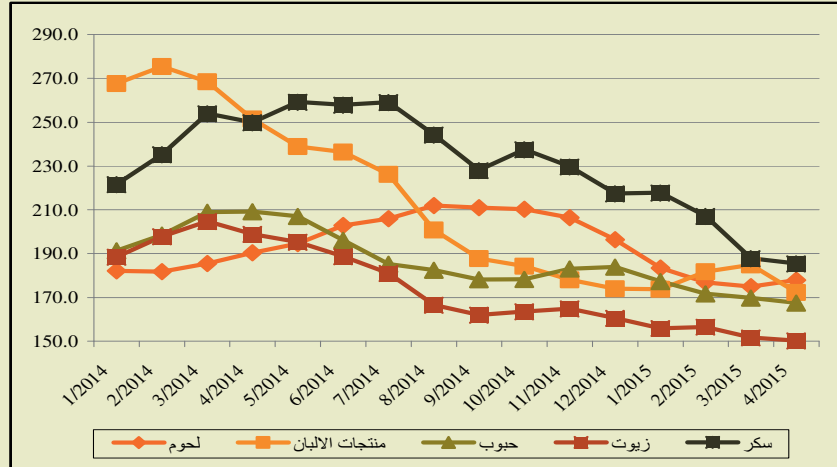
أسعار المواد الغذائية عالمياً

الشكل 5: مؤشر الفاو كانون الثاني 2014 - نيسان 2015 (سنة الأساس 2004-2002=100)



المصدر: الفاو، 2015

الشكل 6: مؤشر الفاو لأسعار المجموعات الغذائية الخمس الأساسية كانون الثاني 2014-2015 (سنة الأساس 2002-2004=100)



المصدر: الفاو، 2015

يمثل انخفاضاً بنسبة 44.5%، أعلى من نسبة الانخفاض في العدد (21.3%). وعموماً، انخفض عدد من يعانون من الجوع اليوم بمعدل 210.8 مليون شخصاً مقارنة بقبل 25 عاماً، على الرغم من النمو الكبير للسكان.

وقد تحقق أكبر تقدم من حيث العدد والنسبة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث انخفض عدد من يعانون من سوء التغذية إلى النصف (من 66.1 مليون إلى 34.3 مليون)، وبشكل خاص، كانت نسبة الانخفاض 48% من حيث القيمة المطلقة. وقد تم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل حيث انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في حالة جوع بنسبة 62.7%: من 14.7% إلى 5.5%. وفي الوقت الحالي، هناك 34.3 مليون شخص يعانون من سوء التغذية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أحرزت آسيا ومنطقة المحيط الهادي، التي تضم أكبر عدد من يعانون من نقص التغذية (490.1 مليون شخص خلال 2014-2016) تقدماً ملحوظاً نسبياً في محاربة الجوع، على الرغم من أنه لم يتم تحقيق الهدفين الرئيسيين.

فخلال فترة الرصد، انخفض عدد السكان الذين يعانون من الجوع بنسبة 32.5%، من 726.2 مليون في عام 1990. أما فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، فقد كانت على وشك أن تتحقق حيث انخفضت نسبة من يعانون من سوء التغذية بمعدل 49.5%: من 24.3% خلال 1990-1992 إلى 12.3% خلال 2014-2016. وبشكل أخص، بينما 71.9% من الأشخاص الذين يعانون من الجوع كانوا يعيشون في آسيا ومنطقة المحيط الهادي قبل 25 عاماً، انخفضت هذه النسبة إلى 61.7% اليوم. ولكن، لم يتم إحراز أي تقدم في إفريقيا بل إن عدد السكان الذين يعيشون في جوع ازداد بنسبة 25.2% منذ 1990-1992. مما يعني أن هناك 44.3 مليون إفريقي يعيش في حالة جوع اليوم. ولكن تزامن هذا الارتفاع مع زيادة كبيرة في عدد السكان ولذا انخفضت نسبة من يعانون من سوء التغذية بمعدل 30.1%: من 33.2% خلال 1990-1992 إلى 23.2% خلال 2014-2016. أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، فمشكلة الجوع ليست كبيرة جداً حيث أن 7.5% من السكان يعانون من الجوع. ولكن، هناك خطر بسبب ارتفاع عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية خلال الـ 25 سنة الماضية: من 16.5 مليون شخص إلى 33 مليون، بينما ارتفعت نسبتهم بمعدل 14.6% (من 6.6% خلال 1990-1992).

المناطق المتقدمة

انخفض عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق المتقدمة من 20.0 مليون شخص خلال 1990-1992 إلى 14.7 مليون شخص خلال 2014-2016 أي بنسبة 26.3%. ولكن لا يعطي التقرير بيانات تفصيلية حول نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية في المناطق المتقدمة، حيث كانت النسبة أقل من 5% خلال فترة الفحص، مما يعني أن قضية الجوع لا تشكل تحدياً كبيراً في هذه المناطق.

على صعيد البلدان

أما على صعيد البلدان، فقد حقق 29 بلداً من الـ 129 بلداً التي تمت متابعتها أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية، أي انخفاض عدد السكان الذين يعانون من سوء التغذية إلى النصف على الأقل. وجميع الـ 29 بلداً التي حققت هذه الأهداف هي من المناطق النامية. إذا ما نظرنا إلى هذه البلدان فرادى، نرى أنها كانت أكثر نجاحاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية إلى النصف في 72 بلداً.

وتتوقع الفاو أن تستمر أسعار البذور الزيتية والزيوت والوجبات بالانخفاض بسبب ارتفاع حاد متوقع للمخزون بنتيجة الإنتاج القياسي لقول الصويا والنمو الهامشي للطلب.

مؤشر أسعار السكر

انخفض المؤشر العالمي لأسعار السكر خلال الأشهر الماضية، مثلما انخفضت أسعار معظم السلع الغذائية الأساسية. فخلال السنة الماضية، انخفضت أسعار السكر بنسبة 25.75% أي بنسبة أكبر من انخفاض المؤشر العام. وقد كانت القيمة التي وصل إليها المؤشر في نيسان 2015 (185.5 نقطة) هي الأدنى منذ كانون ثاني 2009.

وتتوقع الفاو أن يرتفع الإنتاج العالمي للسكر مجدداً، متجاوزاً بذلك الاستهلاك العالمي للسنة الخامسة على التوالي ومسبباً ارتفاعاً في المخزون العالمي.

أسعار الحبوب بنسبة 19.87% متجاوزاً نسبة انخفاض المؤشر العام. وكان مستوى شهر نيسان (167.6 نقطة) أدنى مستوى وصل إليه المؤشر منذ تموز 2010.

ووفقاً للفاو، سينخفض الإنتاج العالمي للحبوب الخشنة (التي تستثنى القمح والأرز) تحت مستوى عام 2014 مما سيقلل من إجمالي المخزون إلى المستوى المتوقع خلال 2015-2016. ومن المتوقع أن يبلي الإنتاج متطلبات أسواق الحبوب الخشنة في الموسم الجديد.

مؤشر أسعار الزيوت

كانت أسعار الزيوت أيضاً في انخفاض منذ نيسان 2014، فخلال عام واحد، انخفض مؤشر أسعار الزيوت بنسبة 24.49% ووصل في نيسان 2015 إلى 150.2 نقطة وهذا أدنى قيمة له منذ تموز 2009.

حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم

أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وبرنامج الأغذية العالمي تقريراً حول "إنعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015". وللعام 2015 خصوصية هامة حيث يصادف نهاية الفترة التي تم تحديدها لتحقيق هدفين مرتبطين بمكافحة الجوع في العالم وتحقيق الأمن الغذائي كما جاء في مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية. فقد دعا إعلان روما الذي تم اعتماده خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 إلى تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. أما بالنسبة لمسألة الأمن الغذائي والجوع، فكانت الغاية 1-ج من الأهداف الإنمائية للألفية تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف ما بين 1990 و2015.

المناطق النامية

كما هو متوقع، يأتي معظم الانخفاض من الدول النامية التي تعاني من انتشار عالي جداً لنقص التغذية. فخلال الـ 25 سنة الماضية، انخفض عدد السكان الذين يعيشون في حالة جوع في الدول النامية من 990.7 مليون إلى 779.9 مليون. ولكن ما زال هذا الانخفاض بنسبة 21.3% بعيد جداً عن الهدف الرئيسي (50%). أما فيما يتعلق بنسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، فقد انخفضت من 23.3% خلال 1990-1992 إلى 12.9% خلال 2014-2016، وهو ما

أصدرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) وبرنامج الأغذية العالمي تقريراً حول "إنعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015". وللعام 2015 خصوصية هامة حيث يصادف نهاية الفترة التي تم تحديدها لتحقيق هدفين مرتبطين بمكافحة الجوع في العالم وتحقيق الأمن الغذائي كما جاء في مؤتمر القمة العالمي للأغذية والأهداف الإنمائية للألفية. فقد دعا إعلان روما الذي تم اعتماده خلال مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 إلى تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف بحلول عام 2015. أما بالنسبة لمسألة الأمن الغذائي والجوع، فكانت الغاية 1-ج من الأهداف الإنمائية للألفية تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف ما بين 1990 و2015.

على الصعيد العالمي

وفقاً للتقديرات في التقرير الذي صدر مؤخراً، فشل المجتمع الدولي في تحقيق كلا الهدفين أعلاه بحلول 2015. ولكن تم تحقيق تقدم أكبر في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى الصعيد العالمي، هناك 794.6 مليون شخص يعاني من نقص التغذية خلال 2014-2016 بينما كان العدد

أدبيات الأمن الغذائي

البيئة العربية 7: الأمن الغذائي - التحديات والتوقعات

ملخص التقرير الأصلي للمنتدى العربي للبيئة والتنمية 2014

الأمن الغذائي في العالم العربي

بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للبلدان العربية 54% في الدهون والزيوت و46% في الحبوب (10% في فلسطين) و37% في السكر، وتحول عدة عوامل دون تحقيق اكتفاء ذاتي أعلى، منها: الجفاف، شح الأراضي الصالحة للزراعة، تداعيات تغير المناخ، والسياسات الزراعية الضعيفة والاستثمار الضئيل في العلوم والتكنولوجيا التي أدت إلى تقليص إنتاجية الموارد الزراعية وهددت الاستدامة الزراعية. يضاف إلى ذلك التزايد السكاني، ارتفاع الطلب على الغذاء، تحويل الأراضي الزراعية إلى مساحات حضرية، ونقص الموارد الطبيعية.

ندرة الموارد المائية في العالم العربي

يرتبط الأمن الغذائي وندرة المياه بشكل قوي جداً وعلى البلدان العربية أن تتبنى استخداماً أكثر فعالية للموارد الزراعية والمائية المتاحة من أجل ضمان الأمن الغذائي. تبلغ الحصص السنوية للفرد من الموارد المائية المتجددة في العالم العربي 850 متراً مكعباً، بينما يبلغ المتوسط العالمي 6000 متراً مكعباً. ولا يشي هذا المتوسط الإقليمي بالاختلافات الشاسعة بين البلدان العربية، حيث أن 13 منها تصنف في فئة البلدان ذات ندرة شديدة للمياه، بحصة سنوية للفرد أقل من 500 متراً مكعباً، نقل الحصص السنوية للفرد من المياه المتجددة في 6 منها عن 100 متراً مكعباً، مما استدعى استحداث فئة خاصة بهذه الدول وهي فئة "الندرة الاستثنائية". ومما يزيد من ندرة الموارد المائية في العالم العربي استخدام حوالي 85% من إجمالي السحوبات المائية لأغراض الزراعة. وترى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن البلدان التي تستخدم أكثر من 40% من مواردها المائية المتجددة للزراعة تكون في وضع حرج، وبالتالي تصنف بلدان مجلس التعاون الخليجي على أنها في وضع حرج جداً بمعدل سحوبات مائية للأغراض الزراعية حوالي 630% (الكويت 2460%).

تحسين كفاءة الري

بلغ متوسط كفاءة الري في 19 بلداً عربياً 46%. ويقدّر المنتدى العربي للبيئة والتنمية أن رفع هذه النسبة إلى 70% كفيل بتوفير 50 مليار متراً مكعباً من المياه سنوياً. ولذا، هناك حاجة ملحة لتحسين كفاءة الري، أي إنتاج المزيد من المحاصيل الزراعية بكمية أقل من المياه ببنية وسائل أكثر فاعلية للري مثل التنقيط واستخدام نظام الرش والزراعة في مساكب مرتفعة.

زيادة إنتاجية المياه

يعرض التقرير خيارين لتحسين إنتاجية المياه، الأول تخصيص المياه لمحاصيل أعلى قيمة، والثاني إنتاج كمية أكبر من المحاصيل بنفس كمية المياه. ويمكن تحقيق ذلك باللجوء إلى ممارسات زراعية مبتكرة مثل: استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية وأساليب جديدة للري لحماية المحاصيل وتحسين الصرف الصحي والزراعة دون حرث. وتعزز هذه الأساليب أيضاً الاستدامة الزراعية. كذلك يمكن تحسين إنتاجية المياه من خلال تغيير عادات الاستهلاك باتجاه المحاصيل التي تحتاج لأقل كمية من المياه. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ بشكل سلبي على إنتاجية المحاصيل، ما يحتاج إلى معالجة مستعجلة.

ولكن، من المهم الإشارة إلا أنه بالرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته بعض البلدان، هناك بلدان أخرى ازداد فيها عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة جوع. وكان الارتفاع الأكبر -أكثر من 100%- في: العراق، زامبيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، مدغشقر، سوازيلاند، أوغندا، ليبيريا، أفغانستان، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وساحل العاج. ومن بين البلدان التي ازداد فيها عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، حصل في بعضها انخفاض في نسبة السكان الذين يعانون من الجوع أما في البعض الآخر، فقد ازدادت النسبة، بناء على معدل نمو السكان خلال الفترة التي تم فحصها. وقد ارتفعت النسبة بشكل كبير - أكثر من 50%- في: العراق وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وسوازيلاند. وتمثل العراق حالة خاصة في مكافحة الجوع حيث ازداد عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بنسبة 470.4% (من 1.4 مليون إلى 8.1 مليون)، بينما ارتفعت نسبتهم بمعدل 189.7% (من 7.9% إلى 22.8%).

استنتاجات ومبادئ توجيهية سياسية

استخلاص نتائج سياسية من هذه التجربة العالمية لمدة 25 عاماً لا يقل أهمية عن، إن لم يكن أكثر أهمية من، التقدم الفعلي الذي تم تحقيقه. ويشير التقرير إلا أن أغلبية البلدان التي حققت الأهداف العالمية لمحاربة سوء التغذية كانت تتمتع بظروف سياسية مستقرة ونمو اقتصادي وسياسات حماية اجتماعية تستهدف الفئات الضعيفة من السكان. ففي ظل هذه الظروف، نجحت الدول في استيعاب صدمات مختلفة مثل النمو السكاني السريع، تقلب أسعار السلع الأساسية، ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وارتفاع معدلات البطالة، والركود الاقتصادي. أما بالنسبة للدول التي لم تنجح في تحقيق الأهداف، فيعضها تعرض لحوادث طبيعية أو كوارث من صنع الإنسان وعدم استقرار سياسي وبعضها الآخر لم يتمكن من توزيع منافع النمو الاقتصادي بشكل عادل على الفقراء. لذا، تعتبر الكوارث وغياب الاستقرار السياسي ووجود نمو اقتصادي غير شامل من الأسباب الرئيسية لعدم القدرة على محاربة الجوع وتحقيق الأهداف المحددة.

ويختم التقرير ببعض النتائج التي يمكن أن تكون أساساً للتوصيات السياسية للقضاء على الجوع في العالم. فبالرغم من أهمية النمو الاقتصادي لحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، إلا أنه لم يعد كافياً. فيجب أن يكون النمو شاملاً - بمعنى أن يوفر فرصاً لمن لا يوجد لديه الموارد والفرص والمهارات - ليكون ذا تأثير في تحسين دخل وسبل عيش الفقراء. وبشكل خاص، يجب أن تركز الجهود على تعزيز النمو الزراعي بما أن سكان الريف يشكلون النسبة الأكبر من الأشخاص الذين يعيشون في حالة جوع ويعانون من سوء التغذية. إضافة إلى ذلك، يعتبر تحسين إنتاجية موارد المزارعين وأصحاب الحيازات الصغيرة عنصر أساسي لتحقيق نمواً شاملاً. ويوفر الانفتاح التجاري العالمي أيضاً إمكانات كثيرة لزيادة الأمن الغذائي، كما أنه يلعب دوراً رئيسياً في زيادة توافر الأغذية وتشجيع الاستثمار والنمو. ومع ذلك، يجب أن تصاغ اتفاقيات التجارة الدولية بعناية لتجنب الآثار الضارة على الأمن الغذائي في البلدان النامية. وتعتبر الحماية الاجتماعية أداة أخرى -مباشرة- للحد من الجوع وسوء التغذية، عن طريق تأمين الوصول على ضمان الدخل وتحسين التغذية والرعاية الصحية والتعليم. وأخيراً، هناك أهمية كبيرة لتواجد الإرادة السياسية والالتزام بمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات التي طال أمدها حيث أن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ينتشران بشكل ملحوظ خلال الأزمات التي تنتج عن النزاعات والكوارث الطبيعية.

تحسين إنتاجية المحاصيل

إنتاجية المحاصيل في العالم العربي متدنية حيث بلغت إنتاجية الحبوب الرئيسية في خمسة من البلدان العربية الرئيسية المنتجة للحبوب (الجزائر، العراق، المغرب، السودان، وسوريا) حوالي 1133 كيلو غراماً للهكتار مقابل متوسط عالمي يبلغ نحو 3619 كيلو غراماً للهكتار. ويسلط التقرير الضوء على ضرورة تعزيز إنتاجية المحاصيل خاصة في الأراضي البعل التي تشكل أكثر من 75% من الأراضي المزروعة في المنطقة العربية ويعد طرق مختلفة لزيادة المحاصيل مثل الري بمياه السيول، الحفظ في الموقع الزراعي والتخزين من أجل الري التكميلي. فوفقاً للتقرير، أدت الزراعة في مساكب مرتفعة في مصر إلى زيادة غلة الحبوب بنسبة 30% وتوفير 25% في مياه الري. وبشكل عام، فإن زيادة متوسط غلة الحبوب المطرية من 800 إلى 1600 أو 2400 كيلو غراماً للهكتار يمكن أن تضيف ما بين 15 و 30 مليون طن من الحبوب إلى الإنتاج السنوي.

استخدام مياه الصرف المعالجة

ويمكن أيضاً زيادة إنتاجية المحاصيل عن طريق استخدام الزراعة المروية بدلاً من البعلية. وهنا تأتي أهمية استخدام مياه الصرف المعالجة، فالكمية المعالجة حالياً لا تصل إلى نصف المتوفر في البلدان العربية. إضافة، 9% فقط من مياه الصرف المعالجة في بلدان مثل مصر وتونس والأردن والمغرب تستخدم في الري الزراعي. ولذا ينصح التقرير بإعادة استعمال مياه الصرف لنشاطات زراعية وصناعية ومنزلية من أجل تخفيف الضغط على البيئة ومصادر المياه العذبة. فوفقاً للفاو، يمكن زيادة المحاصيل بنسبة 100% إلى 400% من خلال استخدام الزراعة المروية عوضاً عن الزراعة البعلية.

تقليل خسائر ما بعد الحصاد

تقدر خسائر الحبوب في البلدان العربية في 2012 بنحو 6.6 مليون طن، بينما بلغت خسائر القمح المستورد في بعضها حوالي 3.3 مليون طن. وتبلغ القيمة الإجمالية لخسائر ما بعد الحصاد وخسائر واردات القمح حوالي 3.7 مليار دولار وفق أسعار 2011، ما يساوي قيمة نحو أربعة أشهر من واردات القمح. ومن أهم أسباب ذلك عدم كفاءة لوجستيات الاستيراد واستخدام وسائل غير مناسبة في حصاد المحاصيل ومعالجتها ونقلها وتخزينها.

التكامل الاقتصادي والتعامل الإقليمي

يؤكد التقرير على أهمية تعزيز التعاون بين الدول العربية على أساس الميزات النسبية في الموارد المالية والزراعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي على المستوى الإقليمي، ما يتطلب مواومة السياسات الزراعية الوطنية، زيادة الاستثمار في التنمية الزراعية، زيادة الحوافز لدعم استخدام أكثر كفاءة للموارد، الحفاظ على الفترة الحيوية المنتجة للموارد الطبيعية على كل المستويات (الإقليمي والإقليمي الفرعي والوطني)، وتحفيز التجارة الحرة بين البلدان العربية لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

تطوير الثورة السمكية

يؤكد التقرير على أهمية استثمار البلدان العربية في الثورة السمكية من أجل تلبية الطلب المحلي والتصدير. فمع أن قيمة صادرات الأسماك خلال 2013 بلغت 3 مليار دولار، إلا أنه يمكن زيادتها من خلال تطبيق تشريعات على الصيد ونشاطات تربية الأسماك والحوكمة المشتركة لمخزونات الثورة السمكية في البلدان العربية. كما يشجع التقرير البلدان العربية على زيادة استهلاك الأسماك وتقليل استهلاك اللحوم بما يحد من الآثار السلبية لإنتاج الثورة الحيوانية على الموارد المائية النادرة.

